

الْوَقْفُ (١)

(١) تعريفه: هو قطع النطق عند آخر الكلمة اختياراً.

وللوقف قواعد كثيرة أشهرها كالاتي:

١ - الوقف على الاسم الساكن:

إذا كانت الكلمة الآخر وقفت عليها بسكوها، ويعرف أيضاً بالوقف على غير المنون، وذلك كالأسماء المعرفة بأل، أو الممنونة من الصرف، أو الأفعال بأنواعها الصحية والمعتلة.

مثل: جاء الرجل، محمد قرأ، لن أسافر.

مررت بيوسف. الطفل لن يجبو. اللاعب لن يجري.

٢ - الوقف على الاسم المنون:

إذا كان الاسم المنون مرفوعاً أو مجروراً حذفنا التنوين، ووقفنا على الحرف الأخير بالسكون، فإذا كان منصوباً أبدلنا تنوينه ألفاً.

مثل: حضر محمد. سافر سعيد.

مررت بعلي. سلمت على رجل. ومثل: رأيت سعيداً.

٣ - الوقف على الاسم المقصور:

إذا كان الاسم مقصوراً نقف عليه بالألف سواء أكان معرفاً بأل أو منوناً.

مثل: جاء الفتى. رأيت الفتى. اتكأت على العصا.

حضر فتى. صافحت هدى. مررت بفتى.

٤ - الوقف على الاسم المنقوص:

إذا كان المنقوص مرفوعاً أو مجروراً حذفنا الياء.

مثل: هذا قاض. وسلمت على قاض.

فإذا كان منصوباً أثبتنا ياءه، وأبدلنا التنوين ألفاً.

مثل: رأيت قاضياً.

وإن كان المنقوص معرفاً بأل فالأصح إثبات الياء وتسكينها.

مثل: جاء القاضي. رأيت المحامي. مررت بالهادي.

ويجوز حذف الياء كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

٥ - الوقف على تاء التانيث:

أ - إذا كانت تاء التانيث في آخر الاسم، يكون الوقف عليها بإبدالها هاء.

مثل: حضرت فاطمة. كافأت المعلمة الفائزة. مررت بعائشة.

ب - إذا كانت تاء التانيث في آخر الاسم وقبلها حرف صحيح ساكن يكون الوقف عليها بالتاء المفتوحة الساكنة.

مثل: هذه بنت. ومررت بأخت.

ج - ونقف على جمع المؤنث السالم بتسكين التاء.

مثل: جاءت الطالبات. وصافحت المعلمات. وأثنت على الفائزات.
 د - إذا كانت تاء التأنيث في آخر الفعل، يكون الوقف عليها بتسكينها.
 مثل: المجتهدة فازت. هند وصلت.

ملاحظات:

١ - أجاز العرب الوقف على تاء التأنيث المربوطة في آخر الاسم، وذلك ببسطها وتسكينها.
 مثل: هذه شجرت. وأديت الصلات.
 ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:
 " وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتْ "

٢ - كما ورد جواز الوقف على تاء جمع المؤنث السالم بقلبها هاء ساكنة.
 مثل قولهم: " دَفِنُ الْبِنَاءِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ ". يعني دفن البنات من المكرمات.

٦ - الوقف على هاء الضمير:

أ - إذا كان الضمير عائداً على مفرد مذكر، يكون الوقف على الهاء بالسكون.
 مثل: أعطيتَه. التقيت به.

ب - وإذا كان الضمير عائداً على مفرد مؤنث، يكون الوقف عليه بالألف.
 مثل: كافأتهما. مررت بها.

٧ - الوقف على نون التوكيد الساكنة:

إذا وقفت على نون التوكيد الساكنة، أبدلتها ألفاً غير منونة.
 كقول الشاعر: [الطويل]

" وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا "

الأصل: فاعبدن.

٨ - الوقف بهاء السكت:

أ - إذا كان الفعل المعتل الآخر مجزوماً أو مبنياً للأمر، يجوز عند الوقف عليه أن تلحقه هاء ساكنة تعرف بهاء السكت.

مثل: لم يخشَه. لم يرجِه. لم يجره.

اخشَه. ارجِه. اجره.

أما إذا لم يبق من الفعل غير حرف واحد وجب إلحاق الهاء به.

مثل: لم يقه. لم يعه. لم يفه. من الأفعال: وقى. وعى. وفى.

والأمر: قه. عه. فه.

ب - إذا وقف على " ما " الاستفهامية المحرورة بالإضافة حُذفت ألفها، ووجب إلحاق هاء السكت بها.

مثل: قول مه. وخوف مه.

أما إذا جرت بالحرف تحذف ألفها ويجوز إلحاق هاء السكت بها.

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، فإن الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو: قام زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي. وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة وهذه هي اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

٨٨٢- **تَنْوِينًا أَثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ احْذِفَا**
يعني: أن التنوين إذا كان أثر فتحة جعله أي التنوين ألفاً، وإذا كان أثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة، والمراد بالفتح فتح الإعراب.

مثل: بَمَ أَوْ بَعْمَ. لَمْ أَوْ لَمَ.

ج - كما يمكن الوقف بهاء السكت على كل متحرك، وكانت حركة بئائه أصلية.
مثل: مَالِيَهُ، كِتَابِيَهُ، سُلْطَانِيَهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْتَبِيَهُ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقوله تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهُ﴾ [الحاقة: ٢٩].

٩- إذا وقفت على اسم متحرك غير محتتم بتاء التانيث، ففيه خمسة أوجه:
(أ) التسكين.

(ب) الروم.

(ج) الإشمام.

(د) التضعيف.

(هـ) النقل.

(فالروم): عبارة عن الإشارة للحركة بصوت خفي.

و(الإشمام): ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ويختص بالمضموم.

و(التضعيف): فشرطه أن يكون ما قبل الآخر متحركاً، ك(جعفر)، ولا يكون الآخر همزاً، ك(خطاء) ولا علبلا، ك(فتي).

و(النقل): نقل حركة الآخر إلى ما قبله بشرط كونه ساكناً قابلاً للحركة، نحو: (رأيت الضرب)، بخلاف نحو: (جعفر) و(باب)، وللنقل شرط آخر وهو أن لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود، نحو: (هذا العلم)، إلا إذا كان الآخر همزاً، نحو: (هذا الرداء).

١٠- شد إعطاء الوصل حكم الوقف في النثر، نحو: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٖ وَأَنْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وكثر

في الشعر كقوله: [الرجز]

«مِثْلَ الْحَرِيقِ وَأَفْقَ الْقَصَبِ».

و(تنويناً) مفعول أول — (اجعل) و(وقفا) مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في (اجعل) أو مفعول له، و(أثر) ظرف متعلقن باجعل، وألف (احذفاً) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم قال:

٨٨٣- **وَاحْذَفِ لَوْقَفٍ فِي سَوَى اضْطِرَّارٍ صَلَّةً غَيْرَ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ**
يعني: أن صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو: رأيتَه ومررت به فتقف عليهما بالسكون. وفهم من قوله (غير الفتح) أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها، والمراد بالفتح هنا فتح البناء. وفهم (في سَوَى اضْطِرَّارٍ) أن الوقف أتى على الواو والياء في الاضطرار، و(لوقف) متعلق بـ (احذف) واللام للتعليل، و(في سوي) متعلق باحذف، و(صلة) مفعول باحذف، و(في الإضمار) متعلق بصلة. ثم قال:

٨٨٤- **وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنُونًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلُوبٌ**
يعني: أن (إذا) التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول (إذا). وفهم من قوله (وأشبهت) أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو التشبيه ولذلك ذكر بعضهم أن الوقف عليها بالنون على الأصل، و(إذا) فاعل بـ (أشبهت) (منونا) مفعول بأشبهت، و(نصب) في موضع الصفة بـ (منونا) و(نونها) مبتدأ، و(قلب) خبره، و(ألفاً) حال من الضمير في (قلب).

ثم قال:

٨٨٥- **وَاحْذَفِ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمًا**
يعني: أن حذف الياء من المنقوص المنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها، فشمل المرفوع نحو هذا قاض، والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما.

وفهم من قوله (ما لم ينصب) أن الياء لا تحذف من المنصوب. وفهم مما تقدم في قوله: (تنويناً أثر فتح اجعل ألفاً) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً. وفهم من قوله (أولى من ثبوت) أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو أفاضي، ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله:

٨٨٦- **وَعَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا افْتِئْفِي**
يعني: أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو، هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويعني بـ (غير ذي التنوين) المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل، وأما المنصوب فليس في الوقف

عليه إلا إثبات الياء، وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي... نَحْوُ مُرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَاءِ اقْتِنْفِي) يعني أن نحو (مر) اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزوم رد الياء فتقول: ذا مري، ومررت بمري، وإنما لزم رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئي على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف؟ وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافاً به.

وقوله: (وحذف يا المنقوص) مبتدأ، و(ذي التنوين) نعت لـ (منقوص) و(ما) ظرفية مصدرية، و(أولى) خبر المبتدأ، و(من ثبوت) متعلق بأولى، و(فاعلمنا) تنميط للبيت لصحة الاستغناء عنه، و(غير ذي التنوين) مبتدأ وخبره (بالعكس) و(لزوم) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردود مصدر أيضاً وهو مضاف إلى المفعول، و(اقتنفي) خبر المبتدأ، و(في نحو) متعلق باقتنفي.

ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها، فإن كان تاء التأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٨٧- وَغَيْرَهَا التَّانِيثُ مِنْ مُحَرَّكَ سَكَّنُهُ أَوْ قَفَّ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

يعني: أن غير التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والأصل التسكين، وأما الروم فهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث، وفهم من استثنائه ها التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المحرك وسنين بعد كيف يوقف عليها، و(غير) منصوب بفعل مضمر يفسره (سكنه) و(أوقف) معطوف على (سكنه) و(رائم التحرك) حال من الفاعل المستتر في (وقف) ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٨٨٨- أَوْ أَشْمَمِ الْفَتْحَةِ أَوْ قَفَّ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَّا

الإشمام: هو الإشارة بالشفقتين إلى الحركة حالة سكون الحرف، وفهم من قوله (الضممة) أنه مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة، و(الضممة) مفعول بـ(اشمم) و(اشمم) معطوف على (أوقف).

ثم أشار إلى الرابع فقال: (أَوْ قَفَّ مُضْعَفًا... مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَّا).

٨٨٩- مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لَسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

يعني: أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت، فتقول في

جعفر وضارب ودرهم، جعفر ضارب ودرهم بالتضعيف، و(أوقف) معطوف على (اشتم) و(مضعفا) حال من الضمير المستتر في (أوقف) و(ما) مفعول بمضعف وهي موصولة وصلتها (ليس) و(همزا) خبر (ليس) و(عليلا) معطوف على (همزا) و(إن قفا) شرط أي تبع، و(محركا) مفعول بـ (قفا).

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (وحركات انقلا. لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكنا وهو قوله (لساكن) واحترز به من المتحرك فلا ينقل إليه. والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور، والمضعف نحو الجدلان نقله يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الصرف، وبقي عليه شرط ثالث خلافي نبه عليه بقوله:

٨٩٠- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا

يعني: أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقولة منه غير همزة فلا يقال في نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إذا كان ممنونا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز الكوفيون ذلك.

وفهم من قوله (سوى المهموز) أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لنقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطاء بنقل الفتحة في جميع ذلك. ثم قال:

٨٩١- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

يعني: أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير ممتنع فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو غير موجود، ولا في انتفعت ببسر انتفعت ببسر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول منه همزة جاز وإليه أشار بقوله: (وذلك في المهموز ليس يمتنع) الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعني أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا رداء هذا رداء ومررت بالكف.

و(حركات) مفعول بـ (انقلا) وألف انقلا بدل من النون الخفيفة، و(لساكن) متعلق بانقلا، و(تحريكه) مبتدأ، و(لن يحظلا) أي يمنع خبر المبتدأ، و(نقل فتح) مبتدأ، و(من سوى) متعلق بنقل، و(لا يراه بصري) جملة في موضع خبر المبتدأ، و(كوف) مبتدأ، و(نقلا) في موضع الخبر، و(النقل) مبتدأ وخبر (ممتنع) و(أن يعدم نظير) شرط محذوف الجواب،

و(ذاك) إشارة إلى النقل وهو مبتدأ، و(ليس يمتنع) خبره، و(في المهموز) متعلق بـ (يُمتنع).

ثم قال:

٨٩٢- في الوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصَلُ
يعني: أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء، واحترز بتاء التأنيث من التاء التي ليست للتأنيث نحو فرات، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت، واحترز بقوله (إن لم يكن الخ) من نحو أخت و بنت، وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فآخرجها بقوله:

٨٩٣- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
أي: قلَّ جعل التاء ها أي في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات وإلا عرف في ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناء من المكرماه.

وقوله: (وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة، والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة، فقال مجيباً: ما أحفظ منها ولا آية: و(تاء تأنيث الاسم) مبتدأ وخبره (جعل) وفي (جعل) ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجمع، و(ها) مفعول ثان، (إن لم يكن) شرط وفي (يكن) ضمير هو اسمها عائد على (تا) وخبر يكن (وصل) و(بساكن) متعلق بوصل، و(صح) في موضع النعت الساكن. ثم إن من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً كالمعطوف، ووقفاً كاعطه، وبعد ما الاستفهامية المحرورة كقوله في على م فقلت علامة، وقد تزداد في غيرهما كما سيأتي، فأما لحاقها بعد الحرف المحذوف فقد أشار إليه بقوله:

٨٩٤- وَقَفَّ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ
يعني: أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل آخر الفعل المحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه، والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه، إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٥- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

يعني: أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أن لحاقهما لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم، فتقول في لم. يعطي وأعط: لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء، وفي نحو قه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة. و(بها) متعلق بما (قف) وقصرها ضرورة، و(على الفعل) متعلق بقف أيضا، و(المعل) نعت للفعل، و(محذف) متعلق بالمعل، و(حتما) خير (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، و(وفي سوى) متعلق بحتما، وما موصولة وصلتها كع، و(محزوما) حال من (كيع) والواو في (رعوا) عائد على العرب.

ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

٨٩٦- وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِذَا جُرَتْ حَذْفُ أَلْفِهَا وَأَوَّلَهَا هَا إِنْ تَقَفَ

يعني: أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله (ما في الاستفهام) من الموصولة والشرطية والمصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت، وفهم من قوله (إن جرت) أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت، وشمل قوله (إن جرت) المجرور بحرف الجر نحو عمه وله، والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٧- وَكَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

يعني: أن المجرور بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف، وفهم منه أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ثم مثل ذلك بقوله (اقتضاء م اقتضى) هذا مثال المجرورة بالإضافة، ف (اقتضاء) مضاف لم، فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيدا اقتضاء مه، و(ما) مبتدأ، و(إن) حرف شرط، و(حذف ألفها) جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خير المبتدأ، والظاهر أن قوله (في الاستفهام) متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في (وأولها) مفعول أول والهاء مفعول ثان، و(إن تقف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(حتما) خير (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتما، و(ما) موصولة وصلتها (انخفض) و(باسم) متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

٨٩٨- وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩- وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمًا

يعني: أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حرك البناء الدائم الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هو وهيه وقد قرئ بهما، ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في قول الراجز^(١): [الرجز]

يَا رَبُّ يَوْمٍ لِي لَا أُظْلَلُهُ أَرْمَضَ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عُلَّهِ
و (وصلها) مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت، و(بغير) متعلق بوصل، (أديم) في موضع الصفة لـ (بنا) و(شذ) خير المبتدأ، و(المدام) اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن.

ثم قال:

٨٩٩- وَرَبِّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَقَشًا مُنْتَظِمًا

يعني: أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطي حكمه وذلك في الشر قليل وفهم ذلك من قوله (وربما) ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي: لم يتسنه وانظر، وقراءة قالون: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله: (وقشاً منتظماً) ومنه قوله^(٢): [الوافر]

(١) قائله: هو أبو ثروان.

اللغة: "لا أظله" أي: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه "أرْمَضَ" من رمضت قدمه: إذا احترقت بالرمضاء وهي الأرض الشديدة الحرارة "أضحى" أتعرض.
المعنى: رب يوم يمر علي لا أنعم فيه بشيء يظللني أعاني ألم الرمضاء في قدمي وحر الشمس وقت الضحى على رأسي.

الإعراب: "يا" حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف "رب" حرف جر شبهه بالزائد "يوم" مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة "لي" جار ومجرور صفة ليوم "لا" نافية "أظله" مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض "من" جارة "تحت" ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة "عله" مبني على الضم وألحقت به هاء السكت شدوذا؛ لأنه غير مبني بناء دائما.

الشاهد: قوله: "من عله" حيث لحقت هاء السكت لفظ "عل" وهي مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.

ذكره الأشموي ٦٧/٣، وابن هشام ١٩٧/٤، وابن الناظم.

(٢) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شرا، وهو من الوافر.

اللغة: "أتوا" حضروا وجاءوا "ناري" المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين "منون أنتم" أي: من أنتم؟ "عموا ظلما" تحية من تحايا العرب الجاهليين.

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا
 وقوله: ضخم يجب الخلق الأضحما. وهو في الشعر كثير. و(لفظ الوصل) مفعول لم
 يسم فاعله بـ (أعطى) و(ما) مفعول ثان وهي موصولة وصلتها (لوقف) و(نثرا)
 منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في (نثر) و(فشأ) معطوف على (أعطى) و(منتظما)
 حال من الضمير المستتر في (فشأ).

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إليّ فقلت عند
 ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: "أتوا" فعل وفاعل "ناري" مفعول وباء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكري
 "قلت" فعل وفاعل "منون" اسم استفهام مبتدأ "أنتم" خبره، والجملة في محل نصب مقول القول "فقالوا"
 فعل وفاعل "الجن" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فقالوا نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول "قلت"
 فعل وفاعل "عموا" فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مقول القول "ظلاما" يجوز أن يكون تمييزا محولا
 عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية؛ أي: في ظلامكم.

الشاهد: قوله: "منون" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٤٢/٣، وابن هشام ٥٢/٤، وابن عقيل ٣٩٧/٢، وابن

الناظم، والسيوطي ص ١٢٤، وسيبويه ٤٠٢/١.